

صندوق استثمار بي إف أي لأدوات الدخل الثابت والسيولة النقدية "متعدد الاصدارات"

القوائم المالية

عن الفترة المالية من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ حتي ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

وتقرير مراقب الحسابات عليها



المحتويات

الصفحة

٤-٣	تقرير مراقب الحسابات
٥	قائمة المركز المالي
٦	قائمة الارباح او الخسائر
٧	قائمة الدخل الشامل
٨	قائمة التدفقات النقدية
٩	قائمة التغير في صافي اصول الصندوق لحملة الوثائق
٢٤-١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

جميع المبالغ بالجنيه المصري

المركز المالي

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

رقم الإصدار	٢٠٢٦/٦/٣٠
الأصول المتداولة	
النقدية بالخزينة والبنوك	٤ ٣٩,٢٧٣,١٤٨
ارصدة مدينة أخرى	٣ ٤,١٠٧,٩٧٦
إجمالي الأصول المتداولة	٤٣,٣٨١,١٢٤
الاستثمارات المتداولة	
السندات	(١-٥) ٢١٦,٠٠٠,٠٠٠
استثمارات في وثائق صناديق الاستثمار	(٣-٥) ٢,٢٨٩,٢٤٢
استثمارات في اذون الخزانة (بالصافي)	(٢-٥) ٨١٨,٨٨٠,١٧٤
إجمالي الأصول غير المتداولة	١,٠٣٧,١٦٩,٤١٦
إجمالي الأصول	١,٠٨٠,٥٥٠,٥٤٠
الالتزامات	
الالتزامات المتداولة	
ارصدة دائنة أخرى	٦ ٢,٠٧٠,٤٢٣
إجمالي الالتزامات المتداولة	٢,٠٧٠,٤٢٣
صافي أصول الصندوق (حقوق حملة وثائق الاستثمار)	١,٠٧٨,٤٨٠,١١٧
عدد الوثائق القائمة	٩٥,٤٥٥,٩٣٢
القيمة الاستردادية للوثيقة	١١,٢٩٨٢

السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية و تقرأ معها

تقرير مراقب الحسابات مرفق

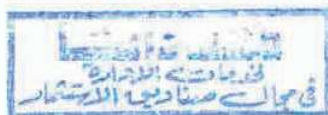
فند داتا لخدمات الادارة

العضو المنتدب

أ / محمود فوزي عبدالمحسن

لجنة الاشراف على الصندوق

أ / محمود مصطفى نجم



جميع المبالغ بالجنيه المصري

قائمة الأرباح والخسائر

عن الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

رقم الانصاف	عن الفترة المالية من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦
	الإيرادات
٧	إيرادات النشاط
	١٤١,٦٤٩,٦١٦
	١٤١,٦٤٩,٦١٦
	الاجمالي
	يخصم
	المصروفات
٨	مصروفات عمومية وإدارية
	٣٤,٣٤٨,٣٤٦
	١٠٧,٣٠١,٢٧٠
	صافي ارباح النشاط
	١٠٧,٣٠١,٢٧٠
	يضاف
	صافي ارباح الفترة قبل ضرائب الدخل
	١٠٧,٣٠١,٢٧٠
	ضرائب الدخل
	٠
	ارباح الفترة بعد ضرائب الدخل
	١٠٧,٣٠١,٢٧٠

السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية و تقرأ معها ...
تقرير مراقب الحسابات مرفق

فند داتا لخدمات الإدارة

العضو المنتدب

أ / محمود فوزي عبدالمحسن



لجنة الإشراف على الصندوق

أ / محمود مصطفى نجم




جميع المبالغ بالجنيه المصري

قائمة الدخل الشامل

عن الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

عن الفترة المالية من ٦

نوفمبر ٢٠٢٥ حتى

٣٠ يونيو ٢٠٢٦

إلى
الاضلاع

١٠٧,٣٠١,٢٧٠

صافي أرباح الفترة

الدخل الشامل الآخر

١٠٧,٣٠١,٢٧٠

إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية و تقرأ معها ،،،
تقرير مراقب الحسابات مرفق ،،،

فند داتا لخدمات الإدارة

العضو المنتدب

أ / محمود فوزي عبدالمحسن



لجنة الإشراف على الصندوق

أ / محمود مصطفى نجم




جميع المبالغ بالجنيه المصري

قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

عن الفترة المالية من ٦	نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠	يونيو ٢٠٢٦	نقد الايصاح
١٠٧,٣٠١,٢٧٠			التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
(٩٧,٧٤٨)			صافي ارباح الفترة قبل ضريبة الدخل
١٠٧,٣٠٣,٥٢٢			يتم تسويته بـ :
(٤,١٠٧,٩٧٦)			التغير في القيمة العادلة للإستثمارات من خلال الأرباح والخسائر
٢,٠٧٠,٤٢٣			الاجمالي
١٠٥,١٦٥,٩٦٩			التغير في الارصدة المدينة الاخرى
			التغير في الارصدة الدائنة الأخرى
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
			التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :
(٢١٦,٠٠٠,٠٠٠)	(١-٥)		سندات شركات
(٦٧٦,٠٠٠,٥٩٢)	(٢-٥)		أذون خزانة استحقاق اكثر من ٩١ يوم من تاريخ الاقتناء
(٢,١٩١,٤٩٤)	(٣-٥)		وثائق الصناديق
(٨٩٤,١٩٢,٠٨٦)			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٢,٩٩٥,٧٥٢,٤١٢			المحصل من الاكتتاب في وثائق الاستثمار
(٢,٠٢٤,٥٧٣,٥٦٧)			المدفوع لإسترداد وثائق الاستثمار
٩٧١,١٧٨,٨٤٥			صافي النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
١٨٢,١٥٢,٧٢٨	(٤)		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
			النقدية وما في حكمها في بداية العام
١٨٢,١٥٢,٧٢٨			النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة
			ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة فيما يلي :
٣٩,٢٧٣,١٤٨			حسابات جارية لدى البنوك
١٤٢,٨٧٩,٥٨٢			أذون الخزانة استحقاق اقل من ٩١ يوم من تاريخ الاقتناء
١٨٢,١٥٢,٧٣٠			

السياسات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٣) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية و تقرأ معها ...

تقرير مراقب الحسابات مرفق

فقد داتا لخدمات الإدارة

العضو المنتدب

محمود فوزي عبدالمحسن
في مبالغ
شركة الاستثمار
في مبالغ

لجنة الاشراف على الصندوق

أ/ محمود مصطفى نجم

أ/ محمود مصطفى نجم

جميع المبالغ بالجنبة المصري

صندوق استثمار بي إف أي لأدوات الدخل الثابت والسبيلة النقدية - (مستعد الإصدارات)
الإصدار الأول - صندوق استثمار بي إف أي للسبيلة النقدية ذو العائد اليومي التراكبي "كاشفي" PFI

صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
من الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الإجمالي	فروق، الاسترداد، وإعادة إصدار الوثائق	التوزيعات	صافي الدخل المحال خلال الفترة	صافي (الخسائر) الأرباح المرحلة	قيمة الوثائق الإسمية	عدد الوثائق
٣٦٢,٩٣٦,٢٠٠	*	*	*	*	٣٦٢,٩٣٦,٢٠٠	٣٦,٣٩٣,٦٢٠
(١,٨٥٢,٣٩٦,٠٤٠)	*	*	*	*	(١,٨٥٢,٣٩٦,٠٤٠)	(١,٨٥٢,٣٩٦,٠٤٠)
٢,٤٤٣,٠١٩,١٦٠	*	*	*	*	٢,٤٤٣,٠١٩,١٦٠	٢٤٤,٣٠١,٩١٦
(١٧٢,١٧٧,٥٢٣)	(١٧٢,١٧٧,٥٢٣)	*	*	*	*	*
١,٨٨٧,٩٧,٠٥٠	١,٨٨٧,٩٧,٠٥٠	*	*	*	*	*
١٠٧,٣٠١,٢٧٠	*	*	١٠٧,٣٠١,٢٧٠	*	*	*
١,٠٧٨,٤٨٠,١١٧	١٦,٦١٩,٥٢٧	*	١٠٧,٣٠١,٢٧٠	*	٩٥٤,٥٥٩,٣٢٠	٩٥٤,٥٥,٩٢٢
						٢٠,٢٦ يونيو ٢٠٢١
						صافي أصول الصندوق في ٢٠ يونيو ٢٠٢١

المبيانات المحاسبية والإيضاحات المرفقة من (١١) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية و تقرأ معها ...
تقرير مراقبي الحسابات مرفق

فند داتا لخدمات الأمانة
المضو المنتخب
١ / محمود فوزي عبدالحسن



لجنة الإشراف على الصندوق
١ / محمود مصطفى نهم

١- نبذة عن الصندوق وتأسيسه:

تأسس الصندوق وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحة التنفيذية والترخيص الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية.

نوع الصندوق:

صندوق استثمار مفتوح ذو عائد تراكمي.

مقر الصندوق:

جولف سنترال مول بالم هيلز D٢ الدور الثاني - مدينة السادس من أكتوبر - الجيزة - مصر

حجم الصندوق:

يبلغ الحجم المبدئي المستهدف لإصدارات الصندوق ككل ٢ مليار جنيه مصري (اثنان مليار جنيه مصري).

يتم زيادة حجم الصندوق وفقاً لعمليات الشراء مع مراعاة الحد الأدنى للمبلغ المجنب وكذلك نسبة المشاركة من الجهة المؤسسة في كل إصدار بنسبة لا تقل عن ٢٪ من حجم كل إصدار بحد أقصى ٥ مليون جنيه وقامت الجهة المؤسسة بإيداع الحد الأقصى في الإصدار الأول بمبلغ ٥ مليون جنيه مصري مقابل ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة بقيمة اسمية ١٠ جنيه مصري للوثيقة.

تستهدف الجهة المؤسسة طرح مجموعة من الإصدارات على مدى عمر الصندوق. ويتم تحديد توقيت وتفاصيل كل إصدار وفقاً لاحتياجات العملاء وظروف السوق والفرص المتاحة به.

اعتماد لجنة الإشراف:

تم اعتماد القوائم المالية للصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٢٦ طبقاً لقرار لجنة الإشراف المنعقدة في ذلك التاريخ .

المبلغ المجنب من الجهة المؤسسة:

يجب ألا يقل المبلغ المجنب في أي وقت من الأوقات عن نسبة ٢٪ من حجم كل إصدار بحد أقصى ٥ مليون جنيه يجوز زيادته في حالة رغبة الجهة المؤسسة في ذلك.

لا يجوز لمؤسس الصندوق التصرف في الحد الأدنى من الوثائق المكتتب فيها مقابل المبلغ المجنب طوال مدة إصدار الصندوق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة ووفقاً للضوابط المحددة منها، والتي تتمثل فيما يلي:-

يكون لمؤسس الصندوق التصرف في الحد الأدنى من وثائق الاستثمار المكتتب فيها مقابل الحد الأدنى للمبلغ المجنب من الجهة/ الجهات المؤسسة لحساب الصندوق شريطة الحصول على موافقة الهيئة المسبقة، ويكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير ممن تتوافر فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص عليها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن، ووفقاً للضوابط التالية:

- لا يجوز للجهة المؤسسة إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة، وفي جميع الأحوال يلتزم الصندوق باتخاذ إجراءات اثبات ملكية الوثائق محل التصرف بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.

- يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارة كسعر استرشادي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المتفق عليها (إن اختلفت).

- يحق للجهة المؤسسة استرداد الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح (متى تحققت).

قيمة الإصدار والقيمة الاسمية للوثيقة:

يتم تحديد حجم الإصدار والقيمة الاسمية للوثيقة وفقاً للشروط والضوابط المحددة في كل إصدار على حده.

السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية من ٦ نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٦

تاريخ مزاوله النشاط:

يبدأ الصندوق بممارسة نشاطه الفعلي اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ غلق باب الاكتتاب في وثائق الصندوق.

السنة المالية لاصدارات الصندوق:

تبدأ السنة المالية لكافة اصدارات الصندوق في الأول من يناير من كل عام وتنتهي في نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تتقضي من تاريخ تأسيس الصندوق وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية التالية بشرط ألا تقل هذه الفترة عن ١٢ شهر.

مدة الصندوق:

مدة الصندوق ٢٥ (خمسة وعشرون) عام تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق ، يتم خلالها طرح اصدارات متعددة في إطار ذات الغرض الاستثماري ، ويجوز مد عمر الصندوق وذلك بعد اتخاذ الاجراءات القانونية بشأن موافقة جماعة حملة الوثائق وموافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية ، كما يجوز انتهاء الصندوق وتصفيته وفقاً للشروط الواردة بذاكرة المعلومات .

عملة الصندوق:

الجنبيه المصري وتعتمد هذه العملة عند تقييم الأصول والالتزامات وإعداد القوائم المالية وكذا عند الاكتتاب/ال شراء في وثائق الصندوق أو الاسترداد وعند التصفية.

الاصدار الاول

الإصدار الاول " كاشي " من صندوق استثمار شركة بي إف أي للإدارة الأصول PFI ذو العائد التراكمي (كاشي)

الجهة المؤسسة: شركة بي إف أي للإدارة الأصول

مدير الاستثمار: شركة بي إف أي للإدارة الأصول

شركة خدمات الإدارة: شركة فند دلتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

المستشار القانوني: الأستاذ / مصطفى رمضان عبدالحليم البطل

أمين الحفظ: البنك العربي الافريقي

تاريخ ورقم ترخيص الصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية: رقم (١٦١) بتاريخ ١٩-٠١-٢٠٢٥

تاريخ بدء النشاط : ٦ نوفمبر ٢٠٢٥

مدة الإصدار: حتى ١٨ يناير ٢٠٥٠

لجنة الإشراف على الصندوق : محمود مصطفى محمد نجم (رئيس وعضو اللجنة) ، محمد حسن محمود موسى (عضو اللجنة) ، غادة عبدالرؤوف محمد القاضي (عضو اللجنة)

قيمة الاصدار المستهدفة والقيمة الاسمية للوثيقة

يبلغ الحجم المبدئي المستهدف للإصدار ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ (خمس وعشرون مليون جنيه مصري) موزع على عدد ٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠ (اثنين مليون وخمسمائة جنيه مصري فقط) بقيمة اسمية قدرها ١٠ جم (عشرة جنيه مصري) للوثيقة وتسدد قيمة الوثيقة نقدا بنسبة ١٠٠٪ عند الاكتتاب و الشراء ، ويصدر للجهة

المؤسسة وثائق بعدد ١٠.٠٠٠.٠٠٠ وثيقة (مائة الف وثيقة) بقيمة ١.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جم (واحد مليون جنيه مصري)

و يجوز قبول طلبات تفوق حجم الاصدار المستهدف مع مراعاة التزام الجهة المؤسسة بزيادة المبلغ المجنب بما يعادل ٢٪ من حجم الاصدار بحد اقصى ٥ (خمس) مليون جنيه

الغرض الاستثماري للإصدار

يهدف الإصدار الاول الى الاستثمار النشط والفعال في الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية وخاصة اسهم الشركات او القطاعات التي تتميز بمعدلات النمو المرتفع أو تداول بأسعار اقل من قيمتها العادلة ، واسهم الشركات التي تقوم بتوسعات او غيرها من الفرص التي تنشأ من خلال عمليات الدمج

والإستحوادات وذلك لتحقيق النمو الرأسمالي بالإضافة إلى الاستثمار في أدوات مالية أخرى وفقاً للضوابط الاستثمارية لتتبع مخفظة الصندوق وتقليل درجة

المخاطر.

السياسة الاستثمارية للإصدار

يتم الالتزام بالسياسة الاستثمارية وفقاً للمحددات الاستثمارية التالية:

- اذون وسندات الخزانة والصكوك الحكومية و اي اوراق حكومية مضمونة اخري

- سندات وصكوك تمويل الشركات وغيرها من الجهات التي ترخص لها الهيئة بذلك وغيرها من الأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت التي تصدرها الشركات والهيئات والبنوك المصرية - والتي لا تشمل الأسهم
 - الحسابات الجارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي
 - شهادات الادخار وشهادات الاستثمار الصادرة عن بنوك مسجلة لدى البنك المركزي
 - وثائق صناديق في الاستثمار
 - الاستثمار في محافظ الحقوق المالية الأجلة من الشركات والجهات المرخص لها من الهيئة بمزاولة النشاط مجمدنعين
 - الاستثمار في اي ادوات ادوات اخرى
- جماعة حملة وثائق الإصدار:

تتكون جماعة منفصلة لحملة وثائق الإصدار يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ومتابعة الإصدار حتى انتهائه.

أرباح إصدار وعائد الوثيقة وتوزيعات الأرباح :

يتم تحديد أرباح الإصدار من خلال قائمة الدخل والتي يتم إعدادها بما يحدد صافي ربح أو خسارة الفترة لكل إصدار على حدة كجزء من قائمة الدخل المجمعة للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وطبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بالبنود للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مالي أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها .

١.٢ أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة:

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى .

وتعتبر أسس تصنيف الأصول والالتزامات المالية عند نشأتها والتي تعتمد على نية الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها وكذا طرق قياس قيمتها العادلة وتقدير مدى الاضمحلال في قيمة الأصول المالية من أهم البنود التي استخدمت الافتراضات المحاسبية والتقديرات في قياسها والتي قد يترتب على استخدامها تأثير جوهري على القيم الدفترية لها وعلى الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها والمدرجة بالقوائم المالية للصندوق طبقاً للسياسات المحاسبية المطبقة والواردة بالإيضاحات .

٢.٢ الأدوات المالية

أ. التصنيف والقياس للأصول المالية والالتزامات المالية

يحتوي معيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية على ثلاث فئات أساسية للأصول المالية:

- أصول مالية مقيمة بالتكلفة المستهلكة
- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

ويعتمد التصنيف بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة أصل مالي وخصائص تدفقاته التعاقدية.

أصول مالية مقيمة بالتكلفة المستهلكة

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

١- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

٢- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد

أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

ويتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- ١- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية
- ٢- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للصندوق ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الاختيار في أساس كل استثمار على حده.
- يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال تتضمن المتاجرة، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع. هدف نموذج الاعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. وتتمثل خصائص نموذج الأعمال فيما يلي:

- هيكل مجموعة من الأنشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد مدخلات - أنشطة - مخرجات.
- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية للصندوق طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ " الأدوات المالية"

بنود القوائم المالية	التصنيف وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم "٤٧"
النقدية وما في حكمها	التكلفة المستهلكة
أذون الخزائنة المصرية	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
سندات الخزائنة	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	التكلفة المستهلكة
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	التكلفة المستهلكة

إعادة التصنيف

يتم إعادة تصنيف الأدوات المالية فقط عندما يتغير نموذج الأعمال الخاص بإدارة المحفظة ككل.

ب انخفاض قيمة الأصول المالية

يتم تطبيق نموذج " الخسارة الائتمانية المتوقعة " على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة وأصول العقود واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، ولكن ليس على استثمارات حقوق الملكية. تقوم شركة خدمات الادارة بتقويم كافة المعلومات المتاحة، بما في ذلك القائمة على اساس مستقبلي، بشأن خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بالأصول المدرجة بالتكلفة المستهلكة. تعتمد طريقة منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة على ما اذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ولتقويم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فيتم مقارنة مخاطر الإخفاق في السداد كما في تاريخ إعداد القوائم المالية مع مخاطر الإخفاق في السداد كما في تاريخ الإثبات الأولي بناء على كافة المعلومات المتاحة، والمعلومات المستقبلية المعقولة الداعمة بالنسبة للذمم المدينة التجارية ومبالغ مستحقة من طرق ذو علاقة ونقدية وشبه نقدية فقط تقوم المجموعة بإدراج خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية بناء على المنهجية المبسطة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧). إن المنهجية المبسطة لإثبات الخسائر المتوقعة لا تتطلب من الصندوق تتبع التغيرات في مخاطر الائتمان، وبدلاً من ذلك، يقوم الصندوق بإثبات مخصص خسارة بناء على خسائر الائتمان المتوقعة الدائمة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية من تاريخ الذمم المدينة التجارية. قد يتضمن دليل الانخفاض في القيمة مؤشرات تدل على أن المدين أو مجموعة من المدينين

يواجهون صعوبات مالية هامة، أو إخفاق أو تأخير في سداد الأرباح، أو المبلغ الأصلي، أو احتمالية الإفلاس، أو إعادة هيكلة مالية أخرى، وحيث تشير البيانات القابلة للملاحظة إلى وجود نقص قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية التي ترتبط بالإخفاق في السداد. تتم مراجعة الذمم المدينة التجارية بشكل نوعي على أساس كل حالة على حده لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى شطبها يقوم الصندوق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الإخفاق في السداد خلال فترة العقد وتتضمن معلومات مستقبلية في قياسها.

٣.٢ تقييم العملات الأجنبية

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت إتمام التعامل ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية كل فترة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ وتدرج فروق إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٤.٢ الاستثمارات في الأوراق المالية

يتم تقييم الأوراق المالية المقيدة بالبورصة بالقيمة السوقية على أساس أسعار الأقفال المعلنة في تاريخ التقييم، أما بالنسبة لوثائق صناديق الاستثمار التي تأسسها البنوك أو شركات التأمين فيتم تقييمها بالقيمة الاستردادية المعلنة. تدرج الأرباح الخسائر) غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الاستثمارات بقائمة الدخل.

٥.٢ أدون الخزنة

يتم تقييم أدون الخزنة على أساس صافي القيمة الحالية والتي تتمثل في القيمة الاسمية مخصوماً منها العوائد التي لم تستحق حتى تاريخ المركز المالي.

٦.٢ صكوك البنك المركزي

يتم تقييم صكوك البنك المركزي على أساس صافي القيمة الحالية والتي تتمثل في القيمة الاسمية مخصوماً منها العوائد التي لم تستحق حتى تاريخ المركز المالي.

٧.٢ شهادات الادخار

يتم تقييم شهادات الادخار البنكية طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليها الفائدة المستحقة عن العام من تاريخ الشراء أو آخر كوبون أيهما أقرب وحتى تاريخ المركز المالي.

٨-٢ الاعتراف بالإيراد

أ- يتم الاعتراف بالربح (الخسارة) الناتجة عن بيع الأوراق المالية في تاريخ تنفيذ المعاملة والذي يتمثل في الفرق بين سعر البيع بعد خصم

المصروفات والعمولات والقيمة الدفترية ويدرج ضمن إيرادات (مصروفات) النشاط الجاري.

ب- تدرج الأرباح (الخسائر) الرأسمالية غير المحققة خلال السنة الناتجة عن الزيادة أو (النقص) في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق الاستثمار بقائمة الدخل.

جميع المبالغ بالجنينة المصرية

٢٠٢٦/٦/٣٠		٣- ارصدة مدينة اخرى
الإصدار الاول " كاشي PFI "		
٤,٠١٨,٤٧٤	قوائد السندات المستحقة	
١٧,٠٧٣	الفوائد المستحقة على حساب تحت الطلب	
٦٧,٨٠٥	مصاريف تأسيس مؤجلة	
٤,٦٢٤	رسوم هيئة الرقابة المالية	
٤,١٠٧,٩٧٦	الإجمالي	

٢٠٢٦/٦/٣٠		٤- النقدية بالخزينة والبنوك:
الإصدار الاول " كاشي PFI "		
١,٦٠٠	بنك القاهرة	
٥,٣٦٥,٠٤٥	البنك العربي الافريقي	
٣٣,٩٠٦,٥٠٣	بنك بيت التمويل الكويتي	
٣٩,٢٧٣,١٤٨	الإجمالي	

٢٠٢٦/٦/٣٠		٥- استثمارات متداولة
الإصدار الاول " كاشي PFI "		استثمارات
عدد السندات	تاريخ الاستحقاق	(١-٥) استثمارات في السندات
١١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٢٧/٠١/٠٥	سندات كابيتال للترويق من ٢- ١٠ ش ب
١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٢٧/٠٧/٠٣	سندات أي أف جي للحلول التمويلية ص ٣ ش ب
٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٢٧/٠٥/١٣	سندات هرس ص ١ ب ٤
٣١٦,٠٠٠,٠٠٠		الإجمالي

٢٠٢٦/٦/٣٠		٥-٢) استثمارات في اذون الخزانة (بالصافي)
١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	اذون خزانة استحقاق اقل من ٩١ يوم	
(٦,٨٥٠,٠٢٢)	عوائد لم تستحق بعد	
(٢٧٠,٣٩٦)	ضرائب على العوائد المستحقة (اقل من ٩١ يوم)	
٧١٠,٠٠٠,٠٠٠	اذون خزانة استحقاق اكثر من ٩١ يوم	
(٢٤,٧٦٢,٦٣٥)	عوائد لم تستحق بعد	
(٩,٢٣٦,٧٧٣)	ضرائب على العوائد المستحقة (اكثر من ٩١ يوم)	
٨١٨,٨٨٠,١٧٤	الإجمالي	

٢٠٢٦/٦/٣٠		٥-٣) استثمارات في وثائق صناديق الاستثمار
عدد الوثائق	سعر الوثيقة	وثائق استثمار صندوق دايمنود النقدي ذو العائد التراكمي
١١٠٠٠	٢٠٨,١١٢٨٧	
٢,٢٨٩,٢٤٢		الإجمالي

جميع المبالغ بالجنيه المصري

٦- الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى:

٢٠٢٦/٦/٣٠	
الإصدار الأول "كاشي PFI"	
٣٦١,٦٦٨	أتعاب مدير الاستثمار
٣٣,٧٧٨	مبالغ مراقب الحسابات
٩,٩٧٦	مصرفوات الإعلان والدعاية
٤٦٥,٠٣٧	أتعاب الجهة المؤسسة
١٥,٥٠١	أتعاب خدمات الإدارة
٨,٣٩٧	أتعاب المستشار القانوني
١,٦٨٠	أتعاب ممثلي حملة الوثائق
١١,١٩٦	أتعاب اعداد القوائم المالية لخدمات الإدارة
٣٣,٥٨٩	أتعاب الأشراف
٨,٤٤٥	أتعاب المستشار الضريبي
٨٤٠	رسوم إرسال كشوف الحساب
٨٣,٣٩٩	ضريبة الخصم والإضافة
٢٣,٤٥٨	رسوم التطوير
٢٩٣,٢٢٢	مساهمة التأمين التكافلي
٧٢٠,٢٣٧	أتعاب جهات تلقي الأكتتاب والتسويق
٢,٠٧٠,٤٢٣	الإجمالي

عن الفترة المالية من ٦

نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠

يونيو ٢٠٢٦

٧- الإيرادات

الإصدار الأول "كاشي PFI"	
٦,٧٠٦,٥١٠	عائد سندات
١١٩,٦٥٢,٠٣٨	عوائد اذون خزانة
٢,١٣٦,٤٢٠	ارباح بيع اذون الخزانة
٤,٠٨٨,١٧٥	ربح الناتج عن بيع وثائق صناديق الاستثمار
٩٧,٧٤٨	التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في صناديق أخرى من خلال الأرباح والخسائر
٨,٩٦٨,٧٢٥	فوائد حسابات جارية
١٤١,٦٤٩,٦١٦	الإجمالي

جميع المبالغ بالجنيه المصري

عن الفترة المالية من ٦	
نوفمبر ٢٠٢٥ حتى ٣٠	
يونيو ٢٠٢٦	
الإصدار الأول "كاشي" PFI	
٥٣,١٥٨	مصرفات الإعلان والدعاية
٣٣٦,٢٣١	مصرفات تأسيس
٨٤٠	رسوم إرسال كشوف الحساب
٢٩٣,٢٢٢	المساهمة التكافلية
٢,٠٧٠,٢١٣	أتعاب مدير الاستثمار
١٧,١١٥	عمولة أمين الحفظ
٣٣,٧٧٨	أتعاب مراجع الحسابات الخارجي
١٩,٢٧٤	المصرفات والعمولات البنكية
١,١٨٨,١٤٩	أتعاب جهات تلقي الأكتتاب
٣٧٧	رسوم هيئة الرقابة المالية
٢,٩١٩,٠٨٦	أتعاب التسويق
٢,٦٦١,٧٣٨	أتعاب الجهة المؤسسة
٢٣,٩٣,٤٠٨	الضريبة على عوائد أدون الخزنة
٨٨,٧٢٥	أتعاب خدمات الإدارة
٨,٣٩٧	أتعاب المستشار القانوني
١١,١٩٦	أتعاب خدمات الإدارة عن اعداد القوائم المالية
١,٦٨٠	أتعاب ممثلي حملة الوثائق
٣٣,٥٨٨	أتعاب لجنة الاشراف
١٢,٨٤٥	أتعاب المستشار الضريبي
١٠٢,٦٨٠	مصرفات أدون الخزنة
٤٢٧,٢٨٤	ضريبة أرباح بيع أدون خزنة
٢٣,٤٥٨	مصرفات التطوير
٤٠٥	المصرفات الإدارية
١١٤,٥٠٠	مصاريف إصدار السندات
٣٤,٣٤٨,٣٤٦	الإجمالي

٩. الأعباء المالية

١.٩ أتعاب الجهة المؤسسة

تتقاضى الجهة المؤسسة أتعاب بواقع (٠.٤٥%) (اربعة ونصف في الالف سنوياً) من صافي أصول الصندوق، تحتسب وتجنب يومياً وتسدد شهرياً وتعتمد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب الحسابات في المراجعة الدورية مقابل دور الشركة باعتبارها الجهة المؤسسة.

٢.٩ أتعاب مدير الاستثمار

يستحق مدير الاستثمار أتعاب إدارة بواقع (٠.٣٥%) سنوياً (ثلاثة ونصف في الالف سنوياً) من صافي أصول الصندوق، تحتسب وتجنب يومياً وتسدد شهرياً على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

٣.٩ اتعاب الجهات متلقية الاكتتاب والشراء والاسترداد

تتقاضى كل جهة متلقية اكتتاب ، شراء او استرداد اتعاب بحد اقصى بواقع (٠.٢%) سنوياً (اثنين في الالف سنوياً) من صافي حصيلة التعاملات على وثائق الاصدار المدرجة بسجلات كل جهة متلقية تحتسب وتجنب يومياً وتسدد شهرياً وتعتمد هذه الاتعاب من مراقب الحسابات في المراجعة الدورية .

٤.٩ رسوم وعمولة وأمين الحفظ

يتقاضى البنك العربي الافريقي الدولي نظير حفظ الاوراق المالية الخاصة بالصندوق عمولة حفظ بواقع ٠.١٥% (واحد ونصف في العشرة الالف) سنوياً من قيمة الأوراق المالية المملوكة للصندوق والمحفوظة طرف امين الحفظ على ان تكون تلك العمولة شاملة جميع الخدمات المقدمة من امين الحفظ للصندوق وتسدد تلك العمولة لأمين الحفظ شهرياً وذلك بخلاف اي مبالغ سيتم سدادها نيابة عن الصندوق لصالح الجهات الأخرى .

٥.٩ اتعاب تسويق وترويج

تتقاضى الجهات التسويقية اتعاب تسويق بواقع ٢٪ سنوياً (اثنين في المائة) بحد اقصى من صافي قيمة التعاملات على وثائق الصندوق المدرجة بسجلات كل جهة تحتسب وتجنب يومياً خلال الشهر وتسدد في بداية الشهر التالي علي ان يتم اعتماد مبالغ هذه الاتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية وفي حالة تعاقد الصندوق مع أي من الجهات التسويقية يسدد العميل مباشرة عند الاكتتاب/الشراء/الاسترداد الاتعاب المفروضة من تلك الجهات علي ألا يتحمل الصندوق أية اعباء مقابل ذلك حيث يوقع العميل علي قبوله سداد هذه الاتعاب وتخصم من المبلغ المسدد من العميل قبل تنفيذ عملية الاكتتاب/الشراء وبعد تنفيذ طلب الاسترداد في الصندوق.

٦.٩ مصاريف الاصدار

لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف للاصدار أو للاكتتاب.

٧.٩ مصاريف إدارية وتسويقية

يتحمل الصندوق مصاريف إدارية وتسويقية وبيعيه وذلك بحد أقصى ٢٪ سنوياً (اثان في المائة) من صافي أصول الصندوق ويتم سدادها مقابل فواتير فعلية.

٨.٩ أتعاب الممثل والنائب القانوني لحملة وثائق الاصدار

يتحمل الصندوق أتعاب سنوية للممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق بمبلغ ٢.٠٠٠ جنيه مصري (فقط الفان جنيهها مصرياً) سنوياً بالإضافة الي مبلغ ١.٠٠٠ جنيه مصري (فقط ألف جنيهه مصري) سنوياً لنائب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق.

٩.٩ أتعاب شركة خدمات الإدارة

تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب نظير الالتزامات التي تقوم بها تقدر (٠.١٥٪) سنوياً (واحد ونصف في العشرة الألف سنوياً) من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتدفق خلال الشهر وتسد في بداية الشهر التالي علي ان يتم اعتماد مبالغ هذه الاتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية، ويحد ادني ٤٨,٠٠٠ جم (ثمانية واربعون ألف جنيهه سنوياً) وحد أقصى سنوي ١٥٠,٠٠٠ جم (مائة وخمسون ألف جنيهه سنوياً)، كما يستحق لشركة خدمات الادارة أتعاب سنوية نظير قيامها باعداد القوائم المالية الدورية للصندوق بواقع ٢٠,٠٠٠ جم (عشرون ألف جنيهه) سنوياً علي ان يتم اعتماد هذه الاتعاب من قبل مراقب الحسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

يجوز ارسال كشوف حسابات العملاء بالبريد او بكافة الوسائل الالكترونية ويتحمل الصندوق مصاريف ارسال كشوف حسابات العملاء بالنسبة لمصاريف البريد تنطبق الاسعار السارية من قبل الهيئة القومية للبريد وقت الارسال مقابل مطالبة تصدر من شركة خدمات الادارة بالتكلفة الفعلية مضاف اليها ١٥٪، او ارسال كشوف الحساب عن طريق البريد الالكتروني مقابل ٤ جم للكشف.

١٠.٩ أتعاب لجنة الاشراف على الصندوق

يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بأعضاء لجنة الإشراف بحد أقصى مبلغ ٦٠,٠٠٠ ألف جنيه مصري سنوياً لكل اصدار علي حدة.

١١.٩ أتعاب مراقب الحسابات

يتقاضى مراقب الحسابات اتعاب سنوية نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية الصندوق متضمنة الميزانية السنوية بحد أقصى مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه مصري (ستون ألف جنيهه مصري) سنوياً.

١٢.٩ أتعاب المستشار الضريبي

يتحمل الصندوق أتعاب سنوية للمستشار الضريبي بحد أقصى مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً.

١٣.٩ أتعاب المستشار القانوني

يتحمل الصندوق أتعاب سنوية للمستشار القانوني وفقاً للاستشارات المقدمة منه وذلك بحد أقصى مبلغ ١٥,٠٠٠ جم (خمس عشرة ألف جنيهه مصرياً) سنوياً شاملة الضريبة لكافة إصدارات الصندوق.

١٤.٩ أتعاب الممثل والنائب القانوني لحملة وثائق الإصدار

يتحمل الصندوق أتعاب الممثل القانوني لجماعه حملة الوثائق بواقع ٢,٠٠٠ جم (فقط الفان جنيها مصريا) سنويا بالإضافة الي مبلغ ١,٠٠٠ جم (فقط الف جنيه مصري) سنويا لنائب الممثل القانوني لجماعة حملة الوثائق

١٥.٩ مصاريف أخرى

- يتحمل الصندوق مصاريف التأسيس ومن المتوقع ألا تزيد عن ٢٪ (اثنان في المائة) من صافي قيمة أصول الصندوق عند التأسيس، ويتم استهلاكها خلال السنة المالية الأولى.

- يتحمل الصندوق مصاريف وأتعاب تداول الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها.

- يتحمل الصندوق مقابل الخدمات المؤداة الي الأطراف الاخرى مثل: الهيئة العامة للرقابة المالية.

- يتحمل الصندوق أي رسوم تفرضها الجهات الرقابية والإدارية.

- يتحمل الصندوق أي ضرائب مقررة على أعماله.

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق ١٥٠ ألف جنية مصري بالإضافة الي نسبة سنوية (٠.٤٦٥٪) بحد اقصى من إجمالي صافي أصول الصندوق بالإضافة الي النسبة السنوية للمصاريف الادارية والتسويقية ٢.٠٠٪ بحد اقصى من صافي أصول كل اصدار علي حدة وكذا مصروفات التأسيس وعمولة امين الحفظ واتعاب الجهات مطلقة طلبات الشراء والاسترداد وجهات التصويق بالإضافة الي الاعباء المالية الخاصة بكل اصدار من مصاريف الاصدار واتعاب مدير الاستثمار نظير ادارته واتعاب الممثل والنائب القانوني لحملة الوثائق وأي مصاريف اخري من المشار اليها.

١٠. الموقف الضريبي:

ضريبة الأشخاص الاعتبارية

- لم ترد أي مراسلات من مصلحة الضرائب
- سيقوم الصندوق بتقديم الاقرار على أرباح الاشخاص الاعتبارية اعتبارا من اقرار عام ٢٠٢٦ ، نظرا لان بداية نشاط الصندوق هو ٢٩-٠٩-٢٠٢٥ وهو تاريخ تأسيس الصندوق
- **الفترة من بداية تأسيس الصندوق حتى الان :** الصندوق معفى وفقا لنص البند (١٤) - مادة (٥٠) من قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ والتي تنص على اعفاء أرباح صناديق الاستثمار في ادوات الدين وكذلك ما يحصل عليه حملة الوثائق من عائد الاستثمار في هذه الصناديق...بشروط الا تزيد استثمارات الصندوق في الودائع البنكية علي ١٠٪ من متوسط جملة استثمارات سنويا وفي انتظار صدور اللائحة التنفيذية.
- ولا توجد علي الصندوق اي مستحقات ضريبية حتي تاريخه.

ضرائب كسب العمل:

- لم ترد اي مراسلات من مصلحة الضرائب.
- ولايستحق علي الصندوق ضريبة كسب عمل لعدم وجود عاملين به وان الصندوق يتم ادارته من قبل شركة مدير الاستثمار ولا توجد ضرائب كسب عمل مستحقه علي الصندوق حتي تاريخه.

ضرائب الخصم والإضافة

- لم ترد اي مراسلات من مصلحة الضرائب ولا يوجد علي الصندوق اي مستحقات ضريبية حتي تاريخه.

ضريبة الدمغة

- لم ترد أي مراسلات من مصلحة الضرائب ولا يوجد علي الصندوق أي مستحقات ضريبية حتي تاريخه.

١١. معاملات مع الاطراف ذات علاقة

يتعامل الصندوق مع شركة بي إف أي لإدارة الأصول (الجهة المؤسسة ومدير الإستثمار) وشركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار تطبيقاً للتعاقدات المبرمة معهم والمتمثلة فيما يلي:

إسم الشركة	طبيعة العلاقة	طبيعة الحساب	طبيعة المعاملات	٢٠٢٦/٠٦/٣٠	القوائم المالية
بي إف أي لإدارة الأصول	مؤسس الصندوق	دائن	أتعاب المؤسس المستحقة	٤٦٥,٠٣٧	المركز المالي
	مؤسس الصندوق	مدين	أتعاب المؤسس	٢,٦٦١,٧٣٨	قائمة الدخل
بي إف أي لإدارة الأصول	مدير الإستثمار	دائن	أتعاب مدير الإستثمار المستحقة	٣٦١,٦٦٨	المركز المالي
	مدير الإستثمار	مدين	أتعاب مدير الإستثمار	٢,٠٧٠,٢١٣	قائمة الدخل
فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الإستثمار	خدمات الإدارة	دائن	أتعاب خدمات الإدارة المستحقة	٢٦,٦٩٧	المركز المالي
	خدمات الإدارة	مدين	أتعاب خدمات الإدارة	٩٩,٩٢١	قائمة الدخل

١٢ . المخاطر المالية:

١٠١٢ عوامل المخاطر المالية:

تعرف المخاطر المرتبطة بالاستثمار بأنها الأسباب التي قد تؤدي إلى اختلاف العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار مما قد يعرض رأس المال المستثمر إلى بعض المخاطر الناتجة عن تغير القيم الاستثمارات المالية من وقت لآخر واحتمال تحقيق خسائر، لذا يتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى كافة المخاطر المذكورة فيما بعد والمراجعة الحصرية لهذه النشرة ومتابعة تحديثاتها.

٢.١٢ أهم المخاطر وكيفية إدارتها:

فيما يلي عرض لأهم المخاطر التي يتعرض لها الصندوق وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها الصندوق للحد من تأثير تلك المخاطر:

المخاطر المنتظمة:

المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصورة يومية ومعدلات نموها بالإضافة للظروف الاقتصادية والسياسية.

ومن المخاطر المتعلقة:

مخاطر تقلبات أسعار الصرف

وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية بالعملة الاجنبية وذلك عند اعادة تقييمها بالجنية المصرى وتجدر الاشارة الى ان مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية التي يقوم بها مدير الاستثمار تقلل من حجم هذه المخاطر.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر الاستثمار الناجمة عن تغيير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة عدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات، معدل نمو الشركات، الظروف السياسية والاقتصادية. وجدير بالذكر أنه بالمتابعة النشطة للاسهم ومتابعة مختلف الدراسات السياسية والاقتصادية وكذا التوقعات المستقبلية لأداء الشركات فإن حجم هذه المخاطر يقل.

مخاطر التغيرات السياسية

وهي المخاطر التي تحدث على الساحة السياسية مما يؤثر على سياسات الدولة الاستثمارية والاقتصادية وبالتالي يؤثر على أداء سوق المال. ويعتمد مدير الصندوق على مختلف الدراسات والتوقعات المستقبلية والسياسية والاقتصادية في اتخاذ قراراته.

مخاطر تغير اللوائح والقوانين:

وهي المخاطر الناجمة عن تغير بعض القوانين واللوائح وقد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب على بعض قطاعات الأوراق المالية مما يؤثر على أسعار تلك الأوراق المالية. وما يقلل من حجم هذه المخاطر سياسة التنوع. ويقوم مدير الاستثمار بالمراجعة النشطة للمحفظة الاستثمارية في ضوء اعتمادها على مختلف الدراسات والتوقعات الاقتصادية والسياسية.

مخاطر تغير أسعار العائد:

وهي المخاطر المرتبطة بتغيرات أسعار العائد على الأوراق المالية مما ينتج عنها تغيير في أسعارها إيجابا أو سلبا نتيجة انخفاض أو ارتفاع أسعار العائد. وتجدر الإشارة إلى أن مدير الاستثمار من ذوي خبرة كبيرة ويتخذ قراراته الاستثمارية بناء على تحليلات أداء الشركات ومختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية للأسواق أو الأوراق المالية المستثمر فيها مما يؤهله لاتخاذ القرارات المناسبة لتغيرات السوق.

مخاطر الالتزامات

يواجه المستثمر مخاطر الائتمان عن طريق استثماره في سندات الشركات حيث توجد مخاطرة عدم إمكانية الشركات المصدرة للسندات دفع أصل السند والعائد المطلوب عند الوقت المحدد وبذلك تكون الشركة تخلفت عن الدفع وبناء على ذلك يحدد مدير الاستثمار معايير محددة للاستثمار في سندات ذات تقييم مرتفع بعد أدنى للتصنيف الائتماني التي تحدده الهيئة العامة الرقابية المالية (BBB) بالنسبة للأوراق المالية المدرجة بالبورصة وما يعادله بالنسبة للأوراق المالية الإجمالية.

مخاطر التضخم:

وتعرف أيضا بالمخاطر قوة الشراء ويعني ذلك أن التضخم يؤثر على العائد العام لأدوات الاستثمار فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعني ذلك أن المال المستثمر سيفقد قوته الشرائية مع مرور الزمن وذلك لابد من التأكد أن متوسط عائد الاستثمار يكون أعلى من معدل التضخم في كل الأحوال. وحيث أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة في إدارة الاستثمارات وتقييم أدوات الاستثمار فإنه أكثر قدرة على تقييم تلك الأدوات التي تدل على الصندوق أعلى عائد ممكن.

مخاطر السيولة:

وهي مخاطر عدم تمكن المستثمر من تسيل استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى النقدية. وتختلف إمكانية تسيل الاستثمارات باختلاف نوع الاستثمار، فالاستثمار في السندات ذات التقييم المرتفع للشركات الكبيرة أكثر سيولة من الاستثمار في العقار أو السندات

ذات التقييم المنخفض للشركات الصغيرة. ولذلك سوف يقوم الصندوق بالاستثمار في اذون الخزينة والاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري.

المخاطر غير المنتظمة:

وهذه النوعية ناتجة عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات أو في إحدى الشركات أو المصانع. وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه بتنوع استثمارات الصندوق في قطاعات مختلفة وبالمتابعه النشطة الاستثمارية يقل حجم هذه المخاطر.

مخاطر عدم "التنوع":

وهي المخاطر المرتبطة بتركيز الاستثمار في عدد محدود من الأصول أو القطاعات مما يزيد من درجة المخاطرة في حالة انخفاض أسعارها. وتتميز صناديق الاستثمار بتنوع استثماراتها في مختلف الأوراق المالية والقطاعات بما يتوافق مع قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

مخاطر الارتباط:

وهي ارتباط أسعار الأسهم ببعضها البعض بحيث قد يؤدي انخفاض سعر أحد الأسهم إلى انخفاض أسعار الأسهم الأخرى ولذلك سوف يقوم مدير الاستثمار باتتباع سياسة التنوع لتقليل مخاطر الارتباط

مخاطر المعلومات:

وهي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري أو عدم شفافية السوق. وجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في الأسواق التي تتمتع بقدر كبير من الشفافية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مخاطر العمليات:

وهي مخاطر نتيجة خطأ أثناء تنفيذ أوامر بيع / شراء أو نتيجة عدم نزاهة أحد أطراف عمليات البيع / الشراء أو عدم التسوية للعمليات وهذه المخاطر تكون قائمة بالدرجة الأولى في البورصات الناشئة. طبقاً للمادة ١٤٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لا ينبغي للصندوق المساهمة من خلال الاستثمار في الآلات والمعدات.

مخاطر التوقيت:

تتمثل في اختيار توقيت بيع وشراء الأوراق المالية فالشراء عند وصول السوق الى القمة او عند بداية هبوط السوق ينطوي على قدر اكبر من المخاطرة مقارنة بالشراء في بداية صعود السوق والعكس صحيح في حالة البيع ونظرا لما يتمتع به مدير الاستثمار من خبرات ومايقوم به من دراسات فإنه يستطيع الحد من آثار مخاطر التوقيت قدر المستطاع .

١٣. التطورات الجيوسياسية والأحداث الجارية

- شهدت منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠٢٦ استمرار بعض التوترات الجيوسياسية والتصعيد العسكري في عدد من مناطق المنطقة، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات عدم اليقين في الأسواق العالمية والإقليمية. وقد ترتب على هذه التطورات تقلبات في

- أسعار العملات الأجنبية، وارتفاع نسبي في أسعار الطاقة والوقود، بالإضافة إلى بعض الاضطرابات في سلاسل الإمداد العالمية وتكاليف الشحن والنقل، مما ساهم في استمرار الضغوط التضخمية في عدد من الاقتصادات، ومن بينها الاقتصاد المصري وتقوم إدارة الشركة بمتابعة هذه التطورات بشكل مستمر وتقييم تأثيراتها المحتملة على أنشطة الشركة ونتائج أعمالها ومركزها المالي، بما في ذلك تأثيرها على تكلفة التشغيل ومدخلات الإنتاج وتكاليف التمويل، وكذلك على التقديرات والافتراضات المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وبصفة خاصة ما يتعلق بقياس الأدوات المالية وتقييم المخاطر المالية والائتمانية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٩) و(٤٧) و(٤٨) ،
- وقد أخذت الإدارة في الاعتبار هذه الظروف الاقتصادية عند إعداد القوائم المالية، ولم يتبين وجود آثار جوهرية تستوجب تعديل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات الواردة بالقوائم المالية إلا أن استمرار هذه التطورات قد يؤثر على بيئة الأعمال والظروف الاقتصادية التي تعمل في إطارها الشركة خلال الفترات المستقبلية، بما قد ينعكس على نتائج الأعمال والتدفقات النقدية
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٢ فبراير ٢٠٢٦ خفض أسعار العائد الأساسية بواقع ١٠٠ نقطة أساس. وبناء عليه، تم خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي إلى ١٩.٠٠٪ و ٢٠.٠٠٪ و ١٩.٥٠٪، على الترتيب؛ كما تم خفض سعر الائتمان والخصم ليصل إلى ١٩.٥٠٪.
- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ إبريل ٢٠٢٦ الإبقاء على أسعار العائد الأساسية دون تغيير. وعليه، تقرر تثبيت سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩.٠٠٪ و ٢٠.٠٠٪ و ١٩.٥٠٪، كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ١٩.٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاساً لرؤية اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعها.